ما هي الملكية الفكرية

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ما هي

يُرجى الإحاطة بما يلي:
لا يحلّ هذا الكتيب محلّ الاستشارة القانونية.

ما هي الملكية الفكرية؟

تحيل الملكية الفكرية إلى الإبداعات التي ينتجها العقل - كل شيء بدءً من **المصنفات الأدبية إلى الاختراعات وبرامج الحاسوب مروراً بالعلامات التجارية وإشارات تجارية أخرى.**

وتشمل الملكية الفكرية مجموعة واسعة من الأعمال وتؤدي دورًا مهمًا في مناحي الحياة الثقافية والاقتصادية على حد سواء. وقد اعترفت مختلف القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية بفضل الملكية الفكرية.

وقانون الملكية الفكرية هو قانون معقد: في ظل وجود قوانين مختلفة تتعلق بأنواع مختلفة من الملكية الفكرية، وقوانين وطنية تختلف باختلاف البلدان والمناطق في العالم فضلاً عن القانون الدولي.

ويقدم هذا الكتيب **الأنواع الرئيسية للملكية الفكرية** ويشرح كيف يحميها القانون. كما يعرض عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة مكرسة لتسخير الملكية الفكرية لأغراض الابتكار والإبداع.

تحيل الملكية الفكرية إلى الإبداعات التي ينتجها العقل - كل شيء بدءً من المصنفات الأدبية إلى الاختراعات وبرامج الحاسوب مرورا بالعلامات التجارية وإشارات تجارية أخرى.

أين تكمن أهمية الملكية الفكرية؟

يعتمد تقدم البشرية ورفاهها على قدرتنا على ابتكار أفكار وإبداعات جديدة. ويتطلب التقدم التكنولوجي تطوير اختراعات جديدة وتطبيقها، بينما تبحث الثقافة النابضة بالحياة باستمرار عن سبل جديدة للتعبير عن ذاتها. ويتسم الإبداع والابتكار بالأهمية البالغة، فهما يدفعان بعجلة النمو الاقتصادي، وينشئان وظائف وصناعات جديدة، ويعززان جودة الحياة وسبل التمتع بها.

وحقوق الملكية الفكرية بدورها حيوية الأهمية، إذ يستثمر المخترعون والفنانون والعلماء والشركات الكثير من الوقت والمال والطاقة والتفكير في تطوير ابتكاراتهم وإبداعاتهم. ولتشجيعهم على القيام بذلك، ينبغي حصولهم على فرصة لتحقيق عائد منصف على استثماراتهم. وهذا يعني منحهم حقوقًا لحماية ملكيتهم الفكرية.

حقوق الملكية الفكرية

بشكل أساسي، يمكن النظر إلى حقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، على غرار أي حق ملكية آخر. إنها تكفل للمبدعين أو أصحاب الملكية الفكرية الحق في الانتفاع من عملهم أو استرداد ما وظفوه في ابتكار ما من خلال منحهم السيطرة على كيفية استخدام ملكيتهم.

ولطالما أُقرّ بحقوق الملكية الفكرية في مختلف النظم القانونية. فعلى سبيل المثال، مُنحت البراءات لحماية الاختراعات في البندقية منذ القرن الخامس عشر.

وتناسلت المبادرات الحديثة لحماية الملكية الفكرية بدءً بالقانون الدولي من *خلال إبرام اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886).*

ويحفل، في الوقت الراهن، سجل المعاهدات بأكثر من 25 معاهدة دولية بشأن الملكية الفكرية تحت إدارة الويبو. وحقوق الملكية الفكرية مصونة أيضًا بموجب المادة 27 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.*

أنواع وفئات الملكية الفكرية المختلفة

تُقسم الملكية الفكرية غالباً إلى فئتين رئيسيتين:

الملكية الصناعية:
تشمل البراءات الخاصة بالاختراعات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:
تشمل المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، بما في ذلك العروض والبرامج الإذاعية.

تحقيق التوازن

يحتاج نظام الملكية الفكرية إلى تحقيق التوازن بين حقوق ومصالح المجموعات المختلفة: المبدعين والمستهلكين والشركات ومنافسيها من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض.

ويستفيد الجميع من نظام الملكية الفكرية الفعال والمنصف - بما في ذلك المستخدمون العاديون والمستهلكون.

وفي ما يلي بعض الأمثلة:

- لن تزدهر صناعة الأفلام والتسجيلات والنشر والبرمجيات التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات - **والتي تجلب المتعة لملايين الأشخاص حول العالم** - إلّا بحماية حقوق المؤلف.
- يكافئ نظام البراءات الباحثين والمخترعين إلى جانب كفالة مشاركتهم لمعارفهم من خلال إتاحة طلبات البراءة للجمهور، **وهو ما من شأنه أن يساعد على تحفيز المزيد من الابتكار**.
- تحبط حماية العلامات التجارية عملية التزييف، لذا يمكن للشركات أن تتنافس على قدم المساواة، **وهو ما يزرع الثقة بين المستخدمين بخصوص أصالة السلعة التي يبتاعونها**.

البراءات

إن البراءات من أوائل أنواع الملكية الفكرية التي أقرّ بها في الأنظمة القانونية الحديثة. واليوم، تسود الابتكارات الحاصلة على البراءة كل أوجه الحياة، **من الإضاءة الكهربائية** (براءاة في ملكية أديسون وسوان) **إلى آيفون** (براءة في ملكية شركة آبل).

وبتسجيل البراءة، يحصل مالك البراءة على حقوق حصرية، مما يعني أنه يحق له منع أي شخص من استخدام الابتكار أو صنعه أو بيعه دون إذن منه. وتدوم براءة الاختراع لفترة زمنية محدودة، يصل عمرها عموما إلى 20 عامًا. وفي المقابل، يتعين على مالك البراءة الكشف عن التفاصيل الكاملة للاختراع في وثائق البراءة المنشورة. وبمجرد انقضاء فترة الحماية، يؤول الاختراع إلى *الملك العام*، مما يعني أنه يصبح في متناول أي شخص لصنعه أو بيعه أو استخدامه.

وبهذه الطريقة يهدف نظام البراءة إلى تمتيع الجميع بفوائد البراءة:

- يمكن للشركات والمخترعين تحقيق أكبر قدر من الأرباح من اختراعاتهم خلال فترة الحماية بموجب البراءة.
- تكافئ البراءة على الجهود المبذولة وبالتالي تشجّع على المزيد من الابتكار، الذي ينتفع به أيضا المستهلكين وعامة الناس.
- يزكّي الكشف عن الاختراع مجموعة المعارف العامة، مما يُمكّن ويُلهم المزيد من البحث والاختراع.

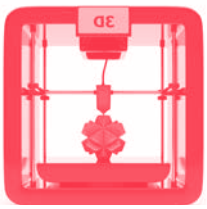

ما هي أنواع الاختراعات المؤهلة للحصول على البراءة؟

يمكن تعريف الاختراع على أنه منتج أو عملية تقدم طريقة جديدة للقيام بشيء ما، أو حل تقني جديد لمشكلة ما.

وللحصول على الحماية بموجب البراءة، يجب أن يكون الاختراع ذا فائدة عملية وأن يقدم شيئًا جديدًا ليس جزءًا من مجموعة المعارف الموجودة في المجال التقني ذي الصلة (ما يسميه المحامون حالة التقنية الصناعية السابقة). ولكن متطلبات *المنفعة والجدة* هذه ليست كافية؛ إذ يجب أن يتضمن الاختراع أيضًا *خطوة إبداعية* - شيء غير مسبوق *لا يمكن أن يستنبطه* شخص لديه معرفة متوسطة بالمجال التقني.

وعلاوة على ذلك، يجب ألا يندرج الاختراع ضمن مسائل *غير قابلة للحماية بموجب البراءة*. فقوانين البراءة في العديد من البلدان، على سبيل المثال، تستثني النظريات العلمية والطرق الرياضية والأصناف النباتية والحيوانية واكتشافات المواد الطبيعية والطرق التجارية وطرق العلاج الطبي (على عكس المنتجات الطبية) باعتبارها غير قابلة للحماية بموجب البراءة عموماً.

الحصول على براءة اختراع

تكتسي البراءات، على غرار معظم حقوق الملكية الفكرية، طابعاً إقليمياً: تُمنح الحماية داخل البلد بموجب قانونه الوطني.

ويستأثر كل بلد بقوانين تختلف عن قوانين البلدان الأخرى إلى حد ما. ولكن بشكل عام، من أجل الحصول على الحماية، سيحتاج المخترع أو الشركة إلى إيداع طلب بهذا الشأن في مكتب البراءات يتضمن **وصفا واضحا للاختراع وتفاصيل كافية** للسماح لشخص لديه معرفة متوسطة بالمجال التقني لاستخدامه أو إعادة إنتاجه. **وتتضمن هذه الأوصاف عادةً رسومات أو خططًا أو رسومًا بيانية.**

ويشتمل الطلب أيضًا على *مطالبات* مختلفة، **أي معلومات للمساعدة في تحديد مدى الحماية التي تمنحها** البراءة. وبعدئذ، سينكبّ مكتب البراءات على دراسة الطلب لتحديد ما إذا كان مؤهلاً للحصول على للحماية.

حقوق البراءة وسبل إنفاذها

لأصحاب البراءة حق استئثاري في صنع وبيع وتوزيع واستيراد واستخدام اختراعاتهم المحمية بموجب البراءة داخل الإقليم المشمول بالبراءة خلال فترة الحماية.

ويجوز لأصحاب البراءة اختيار صنع الابتكار أو بيعه أو الانتفاع به بأنفسهم، أو السماح لطرف آخر بصنعه أو استخدامه مقابل رسوم (يُعرف باسم الترخيص)، أو بيع حقه في البراءة مباشرة إلى طرف آخر يصبح بموجبه مالك البراءة. وقد يقررون عدم استخدام الاختراع المحمي بالبراءة بأنفسهم، بل ومنع منافسيهم من استخدامه خلال فترة البراءة.

وفي حالة استخدم طرف آخر اختراعًا محميًا بموجب البراءة دون إذن مالك البراءة، فيجوز لمالك البراءة أن يسعى إلى إنفاذ الحقوق من خلال رفع دعوى التعدّي على البراءة في المحكمة الوطنية المختصة. وعادة ما يكون للمحاكم القدرة على كفّ سلوك التعدّي وقد تمنح أيضًا تعويضًا ماليًا لمالك البراءة مقابل الاستخدام غير المصرح به للاختراع.

ويجوز أيضًا الطعن في البراءة في المحكمة، وإذا حكم بعدم صلاحيتها، على سبيل المثال، لأن المحكمة قررت أنها لا تتسم بقدر كاف من الجدة، فسيجري إلغاء البراءة وسيفقد المالك على إثره الحماية في ذلك الإقليم.

الحماية الوطنية والإقليمية والدولية

يجب أن يقرر المخترعون والشركات في أي إقليم من الأقاليم يريدون الحصول على الحماية بموجب بالبراءة. ويفرض كل مكتب براءات الاختراع عادةً رسومًا لإيداع الطلبات ومعالجتها، بالإضافة إلى الرسوم الدورية للحفاظ على البراءة بمجرد منحها.

وقد تكون تكلفة التعامل مع الأنظمة القانونية الوطنية المختلفة مرتفعة، بالنظر إلى إمكانية اختلاف القوانين والممارسات على نطاق واسع، وسيحتاج مقدمو الطلبات عادةً إلى الدفع مقابل خدمة تمثيل وكيل البراءات المعتمد في كل بلد.

وقد طورت عدة مجموعات من البلدان أنظمة براءات إقليمية تساعد على تقليل هذه التكاليف، مثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وبموجب معظم هذه الأنظمة، يطلب مقدم الطلب حماية اختراع ما في بلد واحد أو أكثر في المجموعة، ثم يقرر كل بلد ما إذا كان سيقدم الحماية بموجب البراءة داخل حدوده الاقليمية.

وتدير الويبو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهو نظام دولي يسمح للمودعين بطلب الحماية بموجب *معاهدة التعاون* في العديد من الدول الموقعة على المعاهدة، كما يشاؤون، من خلال إيداع طلب واحد.

التصاميم الصناعية

- تشمل حقوق التصاميم الصناعية عناصر
- المنتج الجمالية أو الزخرفية - الشكل والمظهر.

وقد تكون هذه الجوانب الجمالية بالغة الأهمية في الاقتصاد الحديث. ويصادف المستهلكون في الوقت الحاضر مجموعة هائلة من المنتجات، بما في ذلك العديد من المنتجات التي تقدم الوظيفة الأساسية نفسها. لذلك سوف يميلون إلى اختيار المنتج المصمم بكثير من الجاذبية ضمن نطاق قدراتهم الشرائية.

وتنطبق التصاميم الصناعية على مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية والسلع المصنوعة يدويًا: السيارات والهواتف وأجهزة الحاسوب والتغليف والحاويات والأدوات التقنية والطبية والساعات والمجوهرات والأجهزة الكهربائية وتصميمات المنسوجات، والعديد من أنواع السلع الأخرى.

ما هي التصاميم التي يمكن حمايتها؟

يحمي قانون التصاميم الصناعية فقط جوانب المنتج المزخرفة؛ ويمكن حماية ميزاته التقنية بموجب البراءة إذا كانت تفي بمتطلبات حماية البراءات.

وقد يألف الرسم أو النموذج من عناصر مجسمة ثلاثية الأبعاد، مثل شكل السلعة أو سطحها، أو من عناصر ثنائية الأبعاد مثل النماذج أو الخطوط أو الألوان.

ولكي يتأهل التصميم الصناعي للحصول على الحماية بموجب معظم القوانين الوطنية، يجب أن يكون جديدًا وأن يُظهر درجة من الأصالة أو التفرّد، مما يعني أنه غير مطابق أو مشابه تماماً لأي تصميم سابق. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون عملية إنتاجه صناعياً ممكنة، لذلك لا تشمل الحماية الأعمال الفنية الفريدة.

الصناعية

الصناعية

حقوق التصاميم الصناعية

تخول حقوق التصاميم الصناعية صاحب الحق مراقبة الإنتاج التجاري واستيراد المنتجات ذات التصميم المحمي وبيعها.

وكما هو الحال مع معظم أشكال الملكية الفكرية الأخرى، يمكن للمالكين استغلال حقوق التصميم بأنفسهم أو ترخيصها أو بيعها للآخرين، ويمكنهم رفع دعوى أمام المحكمة الوطنية المختصة لمنع التعدي على حقوقهم. ويعني هذا أن المالكين يحضون بفرصة منصفة لاسترداد المال المستثمر في التصميم وتشجيع مثل هذا الاستثمار.

وتدوم حقوق التصميم الصناعي لفترة محدودة. وتختلف من بلد إلى آخر، وتسري الحماية في بلد ما لمدة أقصاها عشر سنوات على الأقل. ويحتاج أصحاب الحق في العديد من البلدان إلى تجديد تسجيلهم كل بضع سنوات إذا كانوا يرغبون في الحفاظ على التصميم محميًا لأقصى فترة ممكنة.

قوانين التصاميم الوطنية المختلفة

تحصل التصاميم الصناعية على الحماية بطرق مختلفة باختلاف البلدان. و في معظم الحالات، ستحتاج الشركة أو المصمم إلى تسجيل التصميم من أجل حمايته، ولكن قد تمنح بعض البلدان أيضًا حماية محدودة للتصاميم غير المسجلة، وفي بعض البلدان الأخرى تمنح الحماية بموجب "براءة اختراع التصميم".

ويمكن اعتبار بعض التصاميم الصناعية في بعض البلدان، مصنفات فنية مشمولة بحق المؤلف. وقد يكون هذا مفيدًا لصاحب الحق لأن مدة الحماية بموجب حق المؤلف أطول بكثير من مدة حماية التصميم المسجل.

وأخيرًا، قد يكون من الممكن أيضًا في بعض البلدان حماية التصاميم باستخدام القوانين الوطنية لمكافحة المنافسة غير المشروعة.

الحصول على الحماية

إن حقوق التصميم الصناعي هي حقوق إقليمية، لذلك قد يحتاج المصممون أو الشركات إلى التعامل مع العديد من الأنظمة الوطنية المختلفة إذا كانوا يرغبون في الحصول على الحماية في بلدان متعدّدة. ومع ذلك، توجد أنظمة إقليمية لبعض مجموعات البلدان.

وتدير الويبو **نظام لاهاي**. ويمكن لمقدمي الطلبات، بموجب اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، تقديم طلب دولي واحد يشمل ما يصل إلى 100 تصميم في العديد من الدول الموقعة على الاتفاق التي يختارونها.

العلامات التجارية

- العلامة التجارية هي إشارة تُميّز سلعاً أو
- خدمات أنتجتها مؤسسة ما عن تلك التي أنتجتها مؤسسات أخرى.

وقد وُجدت العلامات التجارية منذ سنوات عديدة خلت. ففي العصور القديمة، كان الحرفيون يوقعون أو يضعون علامة على أعمالهم لإثبات أنها من صنع أيديهم. وتطورت قوانين حماية هذه العلامات تدريجيًا لتصبح ما هي عليه اليوم.

واليوم، تعدّ العلامات التجارية ضرورية في عالم الأعمال. وتأخذ أشكالاً عديدة وتحدد مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. وتنفق الشركات الكثير من المال وتستثمر الوقت الطويل في تطوير أدوات التوسيم والعلامات التجارية الخاصة بها.

وتكفل الحماية القانونية لمالك العلامة الحق في ضبط من يستطيع ومن لا يستطيع الانتفاع بها. ويعني هذا أنه يمكن للمؤسسات تطوير سلعها وخدماتها والترويج لها دون أن يمسّ المزيفون بسمعتها، كما يمكن للمستهلكين الاطمئنان إلى أصالة العلامات التجارية.

أنواع العلامات التجارية المختلفة

يمكن استخدام جميع أنواع الإشارات كعلامات تجارية - من كلمات وحروف وأرقام ورموز وألوان وصور وإشارات مجسمة ثلاثية الأبعاد مثل أشكال السلع وغلافها والهولوغرام والأصوات وحتى المذاق والروائح.

ولكي تكون مؤهلة للتسجيل، يجب أن تمتثل للمبدأ الأساسي ألا وهو **التميّز** في العلامة التجارية، لذلك لا يجوز أن تكون مجرد وصف عام للمنتج أو الخدمة. ولا يجوز أن تكون مطابقة (أو مشابهة تماماً) لعلامة تجارية مسجلة بالفعل أو مستخدمة لهذا النوع من المنتجات أو الخدمات.

ولا تُستخدم العلامات التجارية فقط لتمييز سلع وخدمات مؤسسة معينة. فهناك أيضاً *علامات جماعية* تملكها جمعيات وينتفع منها أعضاؤها. وعلى سبيل المثال، غالبًا ما تنتفع الجمعيات المهنية التي تمثل المحاسبين والمهندسين والمعماريين من هذا النوع من العلامات. أما *علامات التصديق* فهي تبين أن منتجًا أو خدمة ما تستوفي معايير معينة، مثل العلامات البيئية "Ecolabels" لتحديد المنتجات ذات التأثير المنخفض على البيئة.

حماية العلامات التجارية

إن أفضل طريقة لحماية العلامة التجارية هي تسجيلها. ويكفل تسجيل العلامة التجارية لأصحابها حقاً استئثاريا في ضبط من يستطيع ومن لا يستطيع الانتفاع بها: ويمكنهم استخدامها لتمييز سلعهم أو خدماتهم، أو التصريح لشخص آخر بالانتفاع بها أو بيعها.

ولتسجيل علامة في إقليم ما، يحتاج مقدم الطلب إلى تقديم نسخة عنها إلى مكتب العلامات التجارية وقائمة كاملة بالسلع أو الخدمات التي قد تنطبق عليها، بالإضافة إلى تميّزها كفاية عن العلامات الأخرى وعدم تعارضها معها، كما يجب ألاّ تكون العلامة مضللة أو خادعة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب.

ويجوز لمالك العلامة، بمجرد الحصول على العلامة التجارية، رفع دعوى أمام المحكمة الوطنية المختصة في حالة تعرضت العلامة للانتهاك من لدن طرف آخر. وبالمثل، قد يواجه مالك العلامة التجارية طعناً قانونيًا من لدن طرف ثالث بحجة أنها مشابهة جدًا لعلامته الخاصة.

وتُمنح العلامة التجارية لفترة محدودة- تصل في معظم البلدان إلى عشر سنوات - ولكن من الممكن تجديد العلامة عدة مرات مقابل دفع المالك رسوم إضافية، بشريطة استمرار الانتفاع بها. لذلك، عملياً يمكن للعلامة التجارية أن تكون محمية إلى أجل غير مسمى.

الحماية الوطنية والإقليمية والدولية

تعتبر حماية العلامات التجارية إقليمية شأنها في ذلك شأن معظم قوانين الملكية الفكرية. ومع ذلك، فقد طُوّرت الأنظمة الإقليمية والدولية لتيسير الحصول على حماية العلامات التجارية في العديد من البلدان.

وتقدم الويبو نظام التسجيل الدولي للعلامات التجارية بموجب **نظام مدريد**. ويمكن للمستخدمين، من خلال إيداع طلب واحد، الحصول على حماية العلامة التجارية في العديد من البلدان التي انضمت إلى النظام كما يشاؤون. وهناك أيضاً أدوات على الإنترنت تتيح للمستخدمين البحث في سجلات العلامات التجارية ومساعدتهم على إدارة تجديد علاماتهم في مناطق مختلفة.

المؤشرات الجغرافية

- المؤشر الجغرافي هو إشارة توضع على
- المنتجات ذات منشأ جغرافي محدد وصفات أو سمعة تعزى إلى ذلك المنشأ.

وترد أمثلة على استخدام المؤشرات الجغرافية للدلالة- غالبًا على الطعام والشراب، مثل جبن "روكفور" الذي ينتج في هذه المنطقة من فرنسا، وشاي "دارجيلنغ" من الهند و"تيكيلا ليكور" من المكسيك.

ويطمع المستهلكون الذين يشترون المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية في معرفة أن السلع تأتي بالفعل من المكان المعني ويستوفي المعايير ذات الصلة. لذلك، كانت هناك حاجة إلى وضع بعض الضوابط على استخدام المؤشرات الجغرافية لحماية سمعتها القيمة.

وقانون المؤشرات الجغرافية هو قانون معقد. وتوجد قوانين مختلفة لحمايتها، وأنظمة اعتراف تختلف من بلد إلى آخر. وفي هذا الصدد يمهّد القانون الدولي السبل لتعزيز الحماية عبر الحدود الوطنية.

أنواع المؤشرات الجغرافية المختلفة

لكي تكتسب صفة المؤشر الجغرافي، يجب أن تحدد العلامة منتجًا على أنه نشأ في مكان جغرافي معين، وأن يستمدّ المنتج صفاته أو خصائصه أو سمعته من ذلك المكان الجغرافي الأصلي.

وغالبًا ما ينطبق ذلك على المنتجات الزراعية، لأنها تتأثر بمناخها وبيئتها المحلية، ولكن هذا لا يمنع أيضًا استخدام المؤشرات الجغرافية في المنتجات الصناعية حيث تتمتع المنطقة المعنية بتقاليد وسمعة تصنيعية قوية، على سبيل المثال الساعات السويسرية.

وتسميات المنشأ هي نوع من المؤشرات الجغرافية. وتكون، في بعض الولايات القضائية، تسميات المنشأ محمية أكثر من غيرها من المؤشرات الجغرافية.

حماية المؤشرات الجغرافية

هناك ثلاث طرق رئيسية لحماية المؤشر الجغرافي:

- من خلال قوانين المؤشرات الجغرافية الخاصة - ما يسمى بالنظم الفريدة (للحماية)؛
- استخدام العلامات الجماعية أو علامات التصديق؛
- الأساليب التي تركز على الممارسات التجارية، بما في ذلك المخططات الإدارية للموافقة على المنتجات.

وغالباً ما تستخدم البلدان أكثر من أسلوب واحد من هذه الأساليب المختلفة، وقد تنطوي المناهج المختلفة على اختلافات فيما يتعلق بالمسائل المهمة، مثل شروط الحماية أو نطاق الحماية.

ومع ذلك، فإن الأنظمة الفريدة من نوعها وأنظمة العلامات الجماعية أو علامات التصديق متشابهة في أن كلاهما ينشئ حقوقًا للانتفاع الجماعي من قبل أولئك الذين يمتثلون لمعايير محددة.

وبشكل أساسي، تسمح حقوق المؤشر الجغرافي هذه للمنتجين الشرعيين - أولئك الذين ترد منتجاتهم من المنطقة المعنية وتفي بجميع المعايير ذات الصلة - باللجوء إلى القانون لوقف انتفاع الغير من مؤشر جغرافي بشأن السلع المنتجة في مكان آخر، أو لمعيار مختلف.

المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية

تتشابه حقوق المؤشرات الجغرافية، في بعض النواحي، مع العلامات التجارية. ويجوز لأصحاب الحقوق منع التعدي بشأن استخدام المؤشر الجغرافي، وربما يستمر الحق إلى الأبد - على الرغم من أنه دوري، قد يلزم إعادة تسجيل العلامات الجماعية أو علامات التصديق.

ومع ذلك، هناك أيضاً اختلافات مهمة بين هذين النوعين من الإشارات. فالعلامة التجارية تستخدمها شركة لتمييز سلعها وخدماتها عن سلع وخدمات الشركات الأخرى، ويجوز للمالك منع أي شخص آخر من الانتفاع بالعلامة. وعلاوة على ذلك، يجوز بيع علامة تجارية لطرف آخر أو التصريح له بالانتفاع بها.

حماية المؤشرات الجغرافية

أما المؤشر الجغرافي فيضمن للمستهلكين بأن السلعة أنتجت في مكان معين وتتسم بخصائص معينة مستمدّة من مكان الإنتاج ذاك. ويجوز أن يستخدمه جميع المنتجين، في المكان ذي الصلة، الذين ينتجون سلعا تجتمع فيها خصائص معينة تتعلق بمكان الإنتاج، ولا يمكن تغيير الملكية.

الحماية الدولية

كما هو الحال مع أنواع الملكية الفكرية الأخرى، وضع القانون الدولي لاستكمال وتعزيز الحماية المقدمة في مختلف الولايات القضائية الوطنية والإقليمية.

ويعود الاعتراف الدولي بتسميات المنشأ و "مؤشرات المصدر" إلى اتفاقية باريس لعام 1883. وفي الآونة الأخيرة، تضمن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) بعض الأحكام الأخرى لمنع إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية.

وبالإضافة إلى ذلك، تدير الويبو **نظام لشبونة** الدولي. وكان هذا ينطبق *فقط على تسميات المنشأ، لكن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية*، المعتمدة في عام 2015، وسّعت النظام لإتاحة إمكانية تسجيل المؤشرات الجغرافية الأخرى دولياً أيضاً.

حق المؤلف والحقوق المجاورة

- حق المؤلف، أو حق المؤلفين، هو
- مصطلح قانوني يستخدم لوصف الحقوق التي **يتمتع بها المبدعون في مصنّفاتهم الأدبية والفنية والعلمية.**

ويشمل حق المؤلف مجموعة هائلة من المصنّفات - ليس فقط الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات والأفلام، ولكن أيضًا برامج الحاسوب وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسومات التقنية، من بين جملة مصنفات أخرى. وهناك أيضًا حقوق متعلقة بحق المؤلف للمبدعين تحمي مصالح أولئك المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، بما في ذلك فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث.

وحق المؤلف محمي بمزيج من القوانين الوطنية والدولية. وتعترف هذه القوانين بالأهمية الثقافية والاجتماعية للمساعي الإبداعية بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية الكبيرة.

ويكمن الهدف الأساسي لقانون حق المؤلف في تحقيق التوازن الصحيح بين مصالح منشئي المحتوى والمطورين والمستثمرين والمصلحة العامة في القدرة على النفاذ إلى المحتوى الإبداعي والانتفاع به.

ما هي المصنفات التي يشملها حق المؤلف؟

ينطبق حق المؤلف على **التعبير** الإبداعي **عن الأفكار** في العديد من الأشكال المختلفة - النصوص والصور الثابتة والمتحركة والأعمال الصوتية والأشكال ثلاثية الأبعاد مثل المنحوتات ومصنفات الهندسة المعمارية والمصنفات المرجعية ومجموعات البيانات.

ونادرًا ما توفر قوانين حق المؤلف الوطنية قائمة شاملة بكل ما يتم تغطيته. ومع ذلك، لا يشمل حق المؤلف عمومًا الأفكار نفسها أو الإجراءات أو طرق العمل أو المفاهيم الرياضية.

ما هي الحقوق التي يمنحها حق المؤلف؟

يشمل حق المؤلف كلا من الحقوق الاقتصادية والمعنوية. وتشمل الحقوق الاقتصادية، في الأساس، الحق في مراقبة توزيع المصنف. وبمعنى آخر، يمكن لمالك حق المؤلف منع أي شخص من نسخ مصنف دون إذن منه أو الانتفاع به - بما في ذلك، على سبيل المثال، ترجمته أو استنساخه أو أدائه أو بثه.

وستعتمد الطريقة التي ينفذ بها المالك هذه الحقوق تماماً على القوانين الوطنية للبلد المعني، ولكن غالبًا ما تطبق البلدان مزيجًا من الجزاءات المدنية والجنائية بشأن التعدّي على حق المؤلف.

ويتضمن حق المؤلف أيضًا بعض الحقوق المعنوية للمبدع - بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، الحق في الاعتراف به كمؤلف للمصنف ومنع تغييره على نحو قد يضر بسمعة المؤلف.

نقل حق المؤلف وتداوله

بشكل عام، يمكن نقل الحقوق الاقتصادية وتقسيمها. ويجوز لمالك الحق أن يُخوّل لطرف ما الانتفاع بالمصنف في ظل شروط معينة (الترخيص)، أو قد يمنح الحقوق أو يبيعها إلى طرف ثالث يصبح بموجب ذلك المالك الجديد (التنازل). وفي حالة وفاة صاحب حق المؤلف، سيرث ورثته أو خلفه حقوقه المالية.

- من الشائع جدًا نقل الحقوق. فمثلا: غالباً ما يقوم مؤلفو الكتب ومؤلفو الموسيقى وفنانو التسجيل بترخيص الحقوق أو التنازل عنها للناشرين مقابل مدفوعات تُعرف باسم **الإتاوات**.
- مدفوعات تُعرف باسم الإتاوات.
- وفي العديد من البلدان، يجوز للمبدعين ترخيص حقوقهم أو التنازل عنها **لمنظمات الإدارة الجماعية** التي ستضبط كيفية الانتفاع بالمصنفات وتحصيل المدفوعات من المستخدمين نيابة عن المؤلِّف.
- وقد يختار مالكو حق المؤلف التخلي عن مصنفهم مجاناً، أو السماح للآخرين بالانتفاع به طواعية بناءً على شروط معينة. على سبيل المثال، قد يسمحون بالانتفاع بناءً على تراخيص المشاع الإبداعي.

وفي العديد من البلدان، لا يمكن تداول الحقوق المعنوية أو نقلها، ولكن قد يوافق المبدع أحياناً على التنازل عنها أو الامتناع عن ممارستها.

حق المؤلف والمصلحة العامة

يصب حق المؤلف في خدمة المصلحة العامة من خلال المساعدة في كفالة حصول المبدعين على مكافأة منصفة مقابل مصنفهم، وبالتالي تشجيع المزيد من الجهود الإبداعية، والتأكد من الاعتراف بالمصنف واحترامه على نحو صحيح.

ويقر القانون أيضًا أنه في ظروف معينة، تُعرف باسم **التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف**، لا ينبغي تطبيق قيود حق المؤلف. فعلى سبيل المثال، تسمح العديد من البلدان بتكييف الكتب المحمية بموجب حق المؤلف دون إذن مالك الحقوق لإنشاء إصدارات مُيسّرة النفاذ لفائدة الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بصرية أو إعاقات جسدية أخرى تجعل من الصعب عليهم استخدام النسخ المطبوعة العادية. ويوجد الآن دعم لهذا الاستثناء بموجب القانون الدولي وفقاً *لمعاهدة مراكش* لعام 2013، التي تديرها الويبو، والتي تنص أيضًا على تبادل الكتب المتاحة عبر الحدود.

وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق المالية في إطار حق المؤلف لا تدوم إلا لفترة محدودة، أو ما يسمى بمصطلح حق المؤلف. وبمجرد انتهاء صلاحية هذا المصطلح (حق المؤلف)، يدخل المصنف إلى الملك العام، مما يعني أنه يحق لأي شخص الانتفاع به مجانا. أما الحقوق المعنوية فهي محدودة الأجل في بعض البلدان ودائمة في بلدان أخرى.

قانون حق المؤلف الوطني والدولي

توجد قوانين وطنية مختلفة بشأن حق المؤلف في أقاليم مختلفة، شأنه في ذلك شأن الأشكال الأخرى من الملكية الفكرية. ومع ذلك، يضع القانون الدولي معايير دنيا معينة للحماية:

- ينشأ حق المؤلف بمجرد إنشاء المصنف. ولا حاجة للمبدع بتسجيل مصنف أو إكمال أي إجراءات أخرى من أجل الحصول على الحماية (رغم تطبيق بعض البلدان أنظمة طوعية لتسجيل حق المؤلف).
- يتعين على البلدان حماية معظم المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف طوال فترة حياة المؤلّف ولمدة 50 عاماً على الأقل بعد وفاته.
- يفيد القانون الدولي أن المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف تخضع للحماية بشكل عام في معظم البلدان، وليس فقط في البلد الذي أنشئت فيه.

وتكفل هذه المعايير الدنيا بموجب سلسلة من المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو. ويجوز للدول التي انضمت إلى هذه المعاهدات أن ترفع سقف الحماية عن الحد الأدنى - على سبيل المثال، تمديد حق المؤلف لمدة أطول – ولكن، لا يجوز إسقاطه عن عتبة الحد الأدنى.

الحقوق المجاورة

قد يحمي القانون أيضًا حقوق بعض الأشخاص أو المجموعات التي تشارك في العمل الإبداعي ولكنها تظل غير مؤهلة للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف في العديد من الولايات القضائية، بما في ذلك فناني الأداء مثل المطربين والممثلين وهيئات البث والمنظمات مثل شركات التسجيل التي تنتج التسجيلات الصوتية. وتُعرف هذه الحقوق بالحقوق المجاورة، لأنها مرتبطة بحق المؤلف.

والحماية المقدمة في إطار الحقوق المجاورة مماثلة لحق المؤلف. وبشكل عام، يمكن لأصحاب الحقوق منع الأشخاص من تسجيل مصنفاتهم أو نقلها أو بثها دون إذنهم. ومع ذلك، عادة ما تكون مدة الحماية أقصر من المدة الممنوحة بموجب حق المؤلف؛ وفي معظم البلدان، تستمر لمدة 50 عامًا من تاريخ الأداء أو التسجيل أو البث.

تحديات جديدة

يجب أن يتطور قانون حق المؤلف لمواكبة التكنولوجيات والممارسات الثقافية الجديدة. فعلى سبيل المثال، تتيح التكنولوجيات الرقمية إمكانية عمل نسخ شبه مثالية من المصنفات ونقلها بتكلفة زهيدة. وفي عام 1996، أبرمت اتفاقيتين دوليتين جديدتين هما، *معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف* و*معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي*، من أجل المساعدة في حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في عصر الإنترنت. وفي عام 2012، اعتمدت *معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري* لحماية الحقوق المجاورة لفائدة فناني الأداء السمعي البصري.

ولكن لا تزال هناك تحديات أخرى. إذ كيف يمكن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي للأشخاص في البلدان النامية على أفضل وجه في ظل اقتصاد معولم؟ وهل الطباعة ثلاثية الأبعاد مشمولة بشكل كافٍ بقانون حق المؤلف؟ وما هي أفضل طريقة لكفالة حصول الموسيقيين والفنانين على مدفوعات مناسبة عند النفاذ إلى مصنفاتهم عبر الإنترنت في أي مكان في العالم؟

تساعد الويبو البلدان على تطوير استجابات مشتركة لرفع التحديات الناشئة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الويبو هي المنتدى العالمي لخدمات الملكية الفكرية والسياسات والمعلومات والتعاون. وقد تأسست عام 1967 وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة عام 1974.

هناك أربعة عناصر رئيسية لعمل الويبو.

صياغة القواعد الدولية

تساعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية على وضع القانون الدولي بشأن الملكية الفكرية وتنفيذه. وكما رأينا، تقتصر معظم قوانين الملكية الفكرية على ولاية قضائية وطنية معينة. ويتسم القانون الدولي بأهمية حاسمة لتيسير الحماية عبر الحدود الوطنية.

وتدير الويبو الآن أكثر من 25 معاهدة دولية للملكية الفكرية، والمفاوضات جارية للتعامل مع التحديات الجديدة. وتوفر الويبو بيئة محايدة يمكن أن تجتمع فيها البلدان المختلفة للتفاوض على قواعد جديدة، وتحقيق توازن عادل بين المصالح المختلفة.

تقديم خدمات عالمية

تقدم الويبو خدمات الإيداع والتسجيل الدولية. ولقد ذكرنا العديد من الأمثلة في هذا الكتيب: الإيداع الدولي للبراءات بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتسجيل الدولي للعلامات التجارية بموجب نظام مدريد، وتسجيل التصاميم الصناعية بموجب نظام لاهاي، وتسجيل المؤشرات الجغرافية بموجب نظام لشبونة. وتقدم الويبو أيضًا خدمات التحكيم والوساطة للمساعدة في حل منازعات الملكية الفكرية.

وتفرض الويبو رسومًا على هذه الخدمات. وفي الواقع، تحصل على أكثر من 90% من دخلها من خلال هذه الرسوم، وهو أمر غير مألوف بالنسبة لمنظمة دولية. وتُموّل معظم المنظمات الدولية من قبل الدول الأعضاء فيها - بعبارة أخرى، من دافعي الضرائب في تلك البلدان - في حين أن معظم ميزانية الويبو يدفعها الأشخاص والشركات التي تنتفع من خدماتها.

التعاون مع البلدان والشركاء لتسخير الملكية الفكرية من أجل التنمية

يتمثل جزء مهم من مهمة الويبو في مساعدة جميع البلدان على استخدام قوانين الملكية الفكرية وأنظمة الحماية والاستفادة منها. وتمتلك العديد من الدول الأعضاء في الويبو أنظمة ملكية فكرية وطنية متطورة وقديمة للغاية، في حين تعمل بعض البلدان النامية على بناء قدراتها في هذا المجال.

تقديم المعلومات والبنية التحتية المشتركة

تسعى الويبو إلى أن تكون مصدرًا شاملاً وغير متحيز للمعلومات حول قضايا الملكية الفكرية العالمية. وهذا الكتيب هو إلاّ واحد من العديد من منشورات الويبو - فهناك أيضًا كتب ومجلات ودراسات اقتصادية وإحصاءات والعديد من الأعمال المرجعية الأخرى.

ووضعت الويبو بنية تحتية للنفاذ إلى المعرفة وتبادلها، بما في ذلك قواعد بيانات ضخمة لبراءات الاختراع وأدوات التوسيم والعلامات التجارية وتسميات المنشأ وتشريعات الملكية الفكرية.

وللنفاذ إلى ثروة من المعلومات، يرجى زيارة موقع الويبو www.wipo.int.

© الويبو، 2020

نُشر أول مرة في 2004

إسناد ترخيص 3.0 IGO لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY 3.0 IGO)

لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار.

مرجع الصور: Getty Images

منشور الويبو رقم 450A/20
ISBN 978-92-805-3220-3

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+
للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتب الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices